

المعارضة منقسمة بين تأييد ورفض حالة الطوارئ

أنقرة تتعهد برفع «الطوارئ» قريباً.. وتعيد هيكلة الجيش



محتجون من حركة الشباب التركي القومية يتظاهرون ضد الأكاديميين المقربين من غولان أمام جامعة أنقرة (رويترز)

عواصم - وكالات: دخلت تركيا اعتباراً من صباح أمس حالة الطوارئ التي أعلنها الرئيس رجب طيب أردوغان في وقت متأخر من ليل أول من أمس، وحاولت إرسال عدة رسائل تطمين وتهدئة لمنتقدي هذا القرار. وبعد نحو أسبوع على محاولة الانقلاب الفاشلة، ساد الهدوء في شوارع أنقرة واسطنبول وتوجه المواطنون إلى أعمالهم وأشغالهم بشكل اعتيادي.

وبعد ساعات من إعلان حالة الطوارئ، تلقت الحكومة جرعة دعم محلية كبيرة، حيث أكد رئيس حزب الحركة القومية المعارض في تركيا دولت باهجلي تأييد حزبه المطلق لقرار إعلان حالة الطوارئ في عموم البلاد، مبيناً أن ذلك سينعكس إيجاباً على تركيا في ظل المرحلة الحساسة التي تمر بها البلاد.

وأشار باهجلي، في بيان نشر باسمه على الموقع الرسمي للحزب، إلى أن المرحلة الحالية، تعتبر من أكثر المراحل التي تحمل في طياتها تهديداً ومخاطر في تاريخ البلاد.

وأوضح أن محاولة الانقلاب الفاشلة خلفت آثاراً سلبية عميقة من الصعب إزالتها خلال فترة قصيرة، مشدداً في هذا الخصوص على ضرورة إنزال أقسى العقوبات على منقذتي هذه العملية والجهات التي كانت تدعمهم.

ووصف باهجلي لي قرار إعلان حالة الطوارئ بأنه «صائب وفي محله»، لافتاً إلى

الحكومة التركية

تعلق العمل

باتفاقية حقوق

الإنسان الأوروبية

«مؤقتاً»



أن من أهم الوظائف الملقاة على عاتق الحكومة، الحفاظ على توفير الأمن والحفاظ على بقاء الدولة وتعزيز قوتها. لكن ذلك لم يكن حال حزبي المعارضة الآخرين، حيث قال أوزغور أوزيل نائب رئيس المجموعة البرلمانية لحزب الشعب الجمهوري لشبكة «سي.ان.ان. تورك»، الإخبارية «هذه خيانة للأمانة ونكران للجيميل وانقلاب مدني ضد البرلمان».

واعتبر حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للأكراد في بيان «محاولة الانقلاب في 15 يوليو تحولت إلى فرصة وأداة لتصفية أولئك الذين يعارضون الحكومة وزيادة تقيد الحقوق والحريات الديمقراطية».

مسؤول حكومي على الوضع السياسي والاقتصادي، وأعلن نعمان قورتولوش نائب رئيس الوزراء التركي أن حالة الطوارئ ربما ترفع خلال فترة تتراوح بين شهر واحد وشهر ونصف الشهر. وكشف أن بلاده ستحذو حذو فرنسا في تعليق العمل مؤقتاً بالمعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان بعد إعلانها حالة الطوارئ، وفي تصريحات نقلها تلفزيون «ان.تي.في»

تحدث قورتولوش عن أخطاءه السياسية والاقتصادية، وأعلن نعمان قورتولوش نائب رئيس الوزراء التركي أن حالة الطوارئ ربما ترفع خلال فترة تتراوح بين شهر واحد وشهر ونصف الشهر. وكشف أن بلاده ستحذو حذو فرنسا في تعليق العمل مؤقتاً بالمعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان بعد إعلانها حالة الطوارئ، وفي تصريحات نقلها تلفزيون «ان.تي.في»

«الارهابيين الخونة». وكتب اردوغان في رسالته النصية «شعبي العزيز، لا تتخل عن المقاومة البطولية التي برهنت عليها لبلدك ووطنك وملكك»، وأضاف ان «الساحات ليست ملكا للدبابات بل للامة».

وكان اردوغان أعلن الطوارئ في البلاد لمدة 3 اشهر اول من امس.

وقال في مؤتمر صحفي بعد اجتماع مجلس الوزراء ان إعلان حالة الطوارئ جاء وفقاً للمادة 120 من الدستور التركي وليس موجه ضد الديمقراطية مشيراً ان المحاولة الانقلابية لم تحقق هدفها. واتشاد بالمواطنين الاترك الذين سطروا لمحة بطولية بعد اصرارهم في الدفاع عن بلدهم بإرادة وعزيمة، موضحاً ان الأسلحة والدبابات والطائرات المروحية لم تنفع الانقلابيين.

الرئاسة التركية تنفي أن يكون اردوغان رفع الأذان

أنقرة - أ.ف.ب: نفت الرئاسة التركية أمس ان يكون الرئيس رجب طيب أردوغان رفع الأذان بعد بث تسجيله نسبته إليه صحيفة مؤيدة للحكومة. وقال مسؤول في الرئاسة لوكالة فرانس برس طلباً عدم كشف هويته ان «الرئيس لم يرفع الأذان» صباح أمس الخميس. كان المسؤول نفسه صرح لفرانس برس بأن الصوت الذي يبث من مكبر الصوت هو صوت اردوغان فعلاً. إلا انه أوضح انها نشرة للقرآن وليست أذاناً، ونشر تسجيل الأذان على موقع صحيفة «بني شفق» المؤيدة للحكومة. ودعا اردوغان المواطنين في رسائل قصيرة حملت توقيع «ر ط» وصلت على الهواتف التي في مختلف أنحاء البلاد، الى الاستمرار في النزول الى الشارع للتصدي «لارهابيين» وجاء في الرسالة «الامة هي التي تملك الساحات وليست الدبابات».

فيينا تستدعي السفير التركي للحصول على توضيحات

فيينا - أ.ف.ب: أعلنت النمسا أمس انها استدعت السفير التركي في فيينا من أجل الحصول منه على «توضيحات» حول التطور الذي يتجه الي مزيد من التسلسل، لدى حكومة انقرة وحول دورها المقترض في تطورات الجالية التركية في فيينا. وقال وزير الخارجية سيباستيان كورتس لاذاعة «أوا» الرسمية «نحن قلقون من الجوانب التي تتجه الي مزيد من التسلسل للحكومة التركية. لذلك استدعينا السفير من أجل توضيحات حول الاتجاه الذي تسلكه تركيا».

ووصف كورتس القرارات التي اتخذتها انقرة في الأيام الأخيرة بأنها «غير مقبولة»، مثل «صرف آلاف الموظفين والتدخل الكثيف في النظام القضائي واعتقال عدد كبير من كبار المسؤولين».

وطرح وزير الخارجية النمساوي أيضاً تساؤلات حول تطاهرتين مؤيديتين لاردوغان شارك فيهما 300 ألف من افراد الجالية التركية في النمسا مساء الجمعة والسبت في فيينا، وتعرض مطعم كردي لاعتداء السببت ولحقت به اضرار.

ماذا يعني إعلان حالة الطوارئ في تركيا؟

ويمكن منع صنع أو تحضير أو حيازة كافة أنواع الذخائر، والقنابل، والمواد ذات القدرة التخريبية، كما يمكن طلب تسليم الأشياء والأدوات والعربات التي يمكن استخدامها في صنع تلك المواد.

وتوضح المادة 12 من قانون حالة الطوارئ، كيفية التنسيق خلال حالة الطوارئ، وذلك بالنص على أن مهمة التنسيق تقع على عاتق رئاسة الوزراء أو الوزارة التي يكلفها رئيس الوزراء، ويتم تكوين «مجلس تنسيق حالة الطوارئ»، من ممثلين من الوزارات المعنية، ويتم إصدار لائحة توضح أسس تكوين وعمل المجلس.

ووفقاً للمادة 14 من القانون، فإنه في حال إعلان حالة الطوارئ في كافة أنحاء البلاد يتم تحويل صلاحيات إلى ولاية للمناطق، ويكون التنسيق والتعاون من مسؤولية رئاسة الوزراء عن طريق ولاية المناطق، ويقوم لولاة المناطق بتنفيذ جميع الإجراءات اللازمة، ويمكن لولاة المناطق، تحويل كامل مهامهم وصلاحياتهم أو جزء منها، لولاة الولايات.

وتنقسم تركيا إدارياً إلى 81 ولاية، وإلى 7 مناطق تضم كل منطقة مجموعة من الولايات. ومناطق تركيا السبع هي، منطقة مرمرة التي تدخل إسطنبول ضمن حدودها، ومنطقة إيجة، ومنطقة البحر المتوسط، ومنطقة البحر الأسود، ومنطقة وسط الأناضول التي تدخل أنقرة ضمن حدودها، ومنطقة شرق الأناضول، ومنطقة جنوب شرق الأناضول.

ولا يجب الخلط بين حالة الطوارئ وإعلان الأحكام العرفية، ففي حين تكون الصلاحيات في حالة الأحكام العرفية إلى العسكر.

والحقوق والحريات الأساسية» على أنه يمكن في حالات الحرب أو التعبئة أو الأحكام العرفية أو حالات الطوارئ، تعطيل الحقوق والحريات الأساسية، بشكل كلي أو جزئي، بالدرجة التي يقتضيها الوضع، وبشكل لا يتهدد الالتزامات المترتبة على القانون الدولي، كما يمكن اتخاذ إجراءات تتعارض مع الضمانات التي يمنحها الدستور بشأن الحقوق والحريات الأساسية.

وتؤكد المادة أنه لا يمكن في الحالات التي سبق نكرها، المساس بحق الحياة، باستثناء الوفيات التي تنجم عن الأفعال التي لا تتعارض مع قانون الحرب، كما لا يمكن المساس بسلامة الممتلكات المادية والمعنوية للأفراد، ولا يمكن إجبار أي شخص على إعلان معتقده الدينية أو أفكاره، ولا يمكن توجيه الاتهام لأي شخص بناء على تلك المعتقدات والأفكار، ولا يمكن اعتبار أي شخص مذنباً، إلى أن يثبت ذلك بقرار من المحكمة.

في يتضمن قانون حالة الطوارئ التركي رقم 6175، في جزء يحمل عنوان «الإجراءات التي يمكن اتخاذها في حال التحركات العنيفة»، يتضمن عدداً من الإجراءات التي يمكن اتخاذها في تلك الحالات ومنها: حظر التجول بشكل كلي أو جزئي، وحظر تجول الأشخاص أو تجمعهم أو حركة السيارات في أماكن أو أوقات معينة، وتفتيش الأشخاص وعرباتهم وأشياءهم، ومصادرة ما يمكن أن يحمل صفة الدليل، وإلزام المواطنين المقيمين في المنطقة التي تم إعلان حالة الطوارئ بها والقادمين إليها من المناطق الأخرى بحمل ما يثبت هويتهم.

كما يمكن، وفقاً لما ينص عليه القانون، حظر حمل ونقل السلاح والذخيرة، حتى لو كانت مرخصة، وتنص المادة 15 من الدستور التركي، المعنونة بـ «تعطيل

الجيش التركي من أتاتورك.. إلى اردوغان

بعد الجيش التركي من أقدم الجيوش في العالم، وعرف تحولاً مفصلياً في انواره إبان فترة حكم مصطفى كمال أتاتورك الذي برز كجنرال قوي ومنتصر، بعد سقوط الدولة العثمانية، مع رفاقة العسكر الذين صاغوا إطار الحياة السياسية للبلاد وفق مزاج الجيش بعقيده الأتاتورية، التي تعني حماية النظام العلماني ضد كافة أنواع المخاطر الداخلية والخارجية، وعلى أساس قوي من الشعور القومي الذي كان الجيش رمزاً له.

التزم جنرالات الجيش بعد وفاة أتاتورك عام 1938 بالمبادئ نفسها، حيث كان لهم دور أساسي في مجمل المعادلات السياسية خلال فترة حكم عصمت إينونو التي خلف أتاتورك في رئاسة الجمهورية حتى عام 1950، عندما انتقلت البلاد إلى التعددية الحزبية بإذن من جنرالات الجيش الذين كانوا يعرفون أنهم يملكون القوة الكافية للتدخل عند اللزوم، وضمن هذا السياق نفذ الجيش التركي أربعة انقلابات أعوام 1960، 1971، 1980، 1997، وصولاً إلى محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 يوليو 2016، التي بدا فيها رفضاً الانقلاب العسكري على اردوغان ومنقسماً على أمر من الأمور التي كانت في يوم من الأيام هي جوهر عمل المؤسسة العسكرية وهي الدفاع عن قيم العلمانية ومبادئ الجمهورية وحمايتها من الإسلاميين.

وشهدت علاقات الجيش بالشان السياسي تحولا جزئياً بعد مجيء حكومة العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب اردوغان إلى السلطة عام 2003، حيث أدخلت تعديلات جوهرية على دور الجيش. أهم هذه التعديلات بتلخص في: تقليص عدد العسكر داخل مجلس الأمن القومي إلى خمسة مقابل تسعة مدنيين، قرارات مجلس الأمن القومي لم تعد ملزمة، الأمين العام للمجلس مدني يتبع رئيس الوزراء إخضاع تصرفات الجيش لمراقبة البرلمان، واستمراراً لتقليص دور المؤسسة العسكرية التي كانت مؤسسة مهينة تزلزل الحكومات متى أرات، شهد عام 2013 إقرار البرلمان التركي تعديلاً على عقيدة الجيش، يقضي بأن الجيش يدافع عن المواطنين ضد التهديدات الخارجية، وذلك عوضاً عن العقيدة السابقة التي تقول إن الجيش يحمي العلمانية في تركيا. قد يتوقف البعض عند التغييرات السياسية الحكومية الجارية في تركيا اليوم. غير أن الأثر الأعمق على المدى البعيد سوف يكون للتغييرات في القطاع الأكاديمي، في المدارس والجامعات، كما في المؤسسة العسكرية. فبالسيطرة على عقول شباب الغد، وبالإسماك بتعيين القادة المسؤولين عن حمايتهم، يعتقد اردوغان أنه ضمن المستقبل الذي يريده لتركيا. فما يعكف عليه الرئيس التركي اليوم ليس أقل من تغيير سياسي واجتماعي كامل، سوف يفعل بالارث العلماني في تركيا ما فعله الخميني بارت الشاه في إيران. غير أن الحملة التي يقودها اردوغان اليوم على أنصار غولن تحجب الأنظار عن الحملة الأخرى والأهم التي يقودها اردوغان في تركيا ووجدت في الانقلاب الفاشل فرصة سانحة لإكمال معركةها. ذلك أن ما يطمح إليه اردوغان من خلال إجراءاته الأخيرة التي طاولت كل القطاعات هو قيام تركيا أخرى، بعد توجيه الضربة القاضية للدولة التركية التي قامت بعد هزيمة العثمانيين في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وهي الدولة التي كانت قد بدأت تتعثر في العقد الأخير، مع بدء الاختراق الإسلامي لمؤسسات الدولة، الذي كان هو أيضاً إحدى نتائج التعسف الذي مارسه الجيش في ظل الحكم العسكري الذي قادته الجنرال كنعان أفزين في مطلع الثمانينات من القرن الماضي. لقد كان من أهم ذبول تلك المرحلة أن الجيش فقد ما كان قد بقي له من هالة إيجابية بين الأتراك، وخسر بذلك قدرته على الدفاع عن النظام العلماني، السذي كان أتاتورك يعتبر أنه وظيفته الأساسية، إلى جانب الدفاع عن حدود الدولة ومصالحها.

تركي يرفض الانقلاب دفاعاً عن مستقبل 200 حفيد



حمو اغا متظاهرا مع مجموعة من المزارعين وأحفاده

دياربكر - وكالات: خرج تركي في مظاهرات ضد الانقلاب التي تقول إن الجيش يحمي العلمانية في تركيا. قد يتوقف البعض عند التغييرات السياسية الحكومية الجارية في تركيا اليوم. غير أن الأثر الأعمق على المدى البعيد سوف يكون للتغييرات في القطاع الأكاديمي، في المدارس والجامعات، كما في المؤسسة العسكرية. فبالسيطرة على عقول شباب الغد، وبالإسماك بتعيين القادة المسؤولين عن حمايتهم، يعتقد اردوغان أنه ضمن المستقبل الذي يريده لتركيا. فما يعكف عليه الرئيس التركي اليوم ليس أقل من تغيير سياسي واجتماعي كامل، سوف يفعل بالارث العلماني في تركيا ما فعله الخميني بارت الشاه في إيران. غير أن الحملة التي يقودها اردوغان اليوم على أنصار غولن تحجب الأنظار عن الحملة الأخرى والأهم التي يقودها اردوغان في تركيا ووجدت في الانقلاب الفاشل فرصة سانحة لإكمال معركةها. ذلك أن ما يطمح إليه اردوغان من خلال إجراءاته الأخيرة التي طاولت كل القطاعات هو قيام تركيا أخرى، بعد توجيه الضربة القاضية للدولة التركية التي قامت بعد هزيمة العثمانيين في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وهي الدولة التي كانت قد بدأت تتعثر في العقد الأخير، مع بدء الاختراق الإسلامي لمؤسسات الدولة، الذي كان هو أيضاً إحدى نتائج التعسف الذي مارسه الجيش في ظل الحكم العسكري الذي قادته الجنرال كنعان أفزين في مطلع الثمانينات من القرن الماضي. لقد كان من أهم ذبول تلك المرحلة أن الجيش فقد ما كان قد بقي له من هالة إيجابية بين الأتراك، وخسر بذلك قدرته على الدفاع عن النظام العلماني، السذي كان أتاتورك يعتبر أنه وظيفته الأساسية، إلى جانب الدفاع عن حدود الدولة ومصالحها.

قاده رئيس الأركان التركي الأسبق «كنعان أفزين» مع مجموعة من الضباط، أعقبه إقالة الحكومة وإلغاء البرلمان والأحزاب السياسية، فضلا عن اعتقال عشرات الآلاف.

أن تركيا عانت كثيرا من الانقلابات العسكرية، مبينا أنه من أحد المتضررين من انقلاب عام 1980. وفي 12 سبتمبر 1980، شهدت تركيا، انقلابا عسكريا

الرئيس والحكومة والبرلمان المنتخبين من قبل الشعب»، مشيراً أن الكلمة الفصل في الأنظمة الديمقراطية للشعب.

و أوضح «حمو آغا»